

قرار رقم (2021/455/88)

بشأن الطلب المقدم من المدين لافتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة أو إشهار الإفلاس وفقاً لأحكام القانون رقم 71 لسنة 2020 بإصدار

المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com



قانون الإفلاس

بنك الكويت المركزي

- بعد الاطلاع على القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم 71 لسنة 2020 بإصدار قانون الإفلاس ولائحته التنفيذية.
- وبناءً على موافقة مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2021/6/22.

قرر

مسادة أولى

يسري هذا القرار على البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الصرافة وأي جهات أخرى خاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.

مسادة ثانية

يقع لأي من الجهات المذكورة بالمادة الأولى من هذا القرار التقدم لإدارة الإفلاس بطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة أو شهر الإفلاس بشرط ألا تقل المديونية التي توقفت أو تتوقع التوقف عن دفعها عن المبالغ التالية:

المبلغ	الجهة
10 مليون دينار كويتي	البنوك المحلية
1 مليون دينار كويتي	شركات التمويل وشركات الصرافة
100 ألف دينار كويتي	أي جهات أخرى خاضعة لرقابة البنك المركزي

مسادة ثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

الحفاظ

رئيس مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

د. محمد يوسف الهاشل